استنكرت تجاهل المشترك لها

رئيس اتحاد نساء اليمن بأبين: المؤتمر الداعم الوحيد للمرأة

■ «الميثاق» / خاص

■ عبرت رئيس اتحاد نساء اليمن بمحافظة أبين أمنة محسن العبد عن استنكارها لتجاهل وتهميش أحزاب المشترك للمرأة وعلى راسها حزب التجمع اليمني للاصلاح. وقالت في تصريح لـ«الميثاق»: إن الاصلاح مازال ينظر للمرأة بشكل قاصر وانتقاص ويجني ثمار اصواتها فقط، بينما حقوقها تُهدر دون أي اعتبار لذلك.. داعية كل نساء اليمن الى التفاعل والمشاركة في الاستحقاقات الانتخابية القادمة ورفض دعوات المقاطعة التي يطلقها قادة المشترك.

وأكدت العبد ان احزاب المشترك تخلت وتنصلت عن نظام الكوتا ونسبة ١٥٪ للمرأة في الانتخابات المختلفة التي تشهدها البلاد.

وأشارت الى ان المؤتمر الشعبي العام قدم رؤية نظام الكوتا ومازال الداعم والراعي الحقيقي للمرأة بما في ذلك الانتخابات البرلمانية القادمة، حيث أكد على إفساح عدد من الدوائر المغلقة للمرأة حرصاً منه على وصول عناصر نسائية الى مقاعد البرلمان.

وقالت امنة: إن فخامة رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح يولي المرأة اهتماماً كبيراً، وقد وصلت عدد من النساء الى مواقع مهمة في الدولة والحكومة، وبذلك يتجسد برنامجه الانتخابي الذي نأمل ان نرى هذه المرة ان يكون للمرأة حضور ومشاركة فاعلة كمرشحة عن المؤتمر الى البرلمان.

تهافت كبير على الترشيح بعيداً عن الأحزاب

النساء يطمحن لتغيير برلمان 300 وامرأة

▫ تطمح المرأة اليمنية الى دخول أبواب البرلمان القادم والحصول على ١٥٪ من المقاعد بواقع عضوتين لكل محافظة بدلاً من مقعد واحد من بين ٣٠١ مقعد بمجلس النواب.

تزمت الاحزاب المعارضة -التي لا تريد امرأة- لن تقف هذه المرة عائقاً أمامها، حيث ستخوض المنافسة مستقلة نظراً لتراجع بعض الاحزاب عن التزاماتها السياسية ومحاولات تضييع الفرصة على النساء في ظل عدم تأييد إعطائهن نسبة ١٥٪ بحسب مبادرة المؤتمر الشعبي العام.

تقدم المرأة للترشح يعتبر خطوة هامة بغض النظر عن النجاح. ولكن عليها أن تعلم بأن مجلس النواب ليس مكان فسحة لها.. وفي الوقت نفسه يتساءل الجميع ماذا عمل الرجال في البرلمان؟ وماذا يمكن أن يقدمه المجتمع والاحزاب للمرأة، لايصالها للبرلمان؟ وما الذي يمكن أن تقدمه انطلاقاً من حجم المسؤولية؟ تالياً.. نساء يتحدثن عن فرص نجاح النساء في انتخابات ابريل ٢٠٠٩ المقبلة.

▫ تحقيق: نجيب شجاع الدين

□ رشيدة الهمداني

□ فوزيه نعمان

□ ملوك محسن

■ في البداية تشير رئيس اللجنة الوطنية للمرأة رشيدة الهمداني الى التهافت الكبير من قبل النساء للترشح في البرلمان والى كثرة الوعي والإدراك بأهمية وصولها لهذا الموقع اضافة الى اهتمام القيادة السياسية بمنح المرأة هذا الحق..

وقالت: هناك قدرة للمرأة على تخطي الحواجز النفسية والاجتماعية بترشيحها بغض النظر عن نجاحها أو لا ،المهم أن هناك تصميماً في التغلب على هذا الموروث الثقافي.

■ وحول دعم القيادة السياسية للمرأة بإعطائها نسبة ١٥٪ أوضحت أن هناك حراكاً في المجتمع لاباس به بتقبل هذه التوجهات، ونأمل أن يدعم المجتمع المرأة.

نفس الأمر في الأحزاب يتردد كلام عن قضايا المرأة، والكل يرغب بإعطائها حصصاً أو دوائر مغلقة وهذا جيد بحد ذاته، واعتبرت الهمداني حراك الاحزاب تجاه المرأة حراكاً كلامياً، وقالت: الأحزاب تعترض فيما بينها في كل المواضيع الا المرأة فإنهم يتفقون جميعاً ضدها، ولابد أن تتخلى عن حجيها الواهية وتصل الى اتفاق ماذا يمكن أن نقدم للمرأة لإيصالها للبرلمان.

وأشارت الى ان النساء مصممات على الترشح مستقلات، وهذا تراجع عن الالتزام السياسي للأحزاب لقضايا المرأة وليس في صالحهم، خاصة أن هناك تفهماً بين النساء لدعم المرأة.

وأكدت بأن المرأة قادرة على قيادة البرلمان لأنها تقود أسرة كما أنها متعلمة.. ولكن على النساء أن يفهمن أن البرلمان ليس مكان فسحة لهن، ففيه مهام كبيرة، كما أن هناك فجوة بين النصوص المكتوبة والعمل الفعلي في الميدان، وبالتالي لابد أن تتابع لتتغلب عليها ، إضافة الى المشرعين. وقالت : المشكلة أن المجتمع – رجالاً ونساء- لا يعون ماذا يعني البرلمان ولا يعرف المرشحون حجم المسؤولية.

حبر اتفاق

■ وتراهن وكيل وزارة التربية والتعليم لقطاع تعليم الفتاة فوزية نعمان على نجاح المرأة في الانتخابات البرلمانية القادمة باتفاق الاحزاب حول ترشيحها.

وقالت: إذا اتفقت الاحزاب حينها يمكن أن تترشح المرأة وإن كان الاتفاق حبراً على ورق فليس من الممكن نجاحها.

وأشارت الى عدم معرفة المجتمع باهمية مشاركة المرأة في هذه الجوانب ولاتزال نظرته قاصرة، لكن المشكلة الأساسية -بحسب فوزية- عدم وفاء الأحزاب فيما يضعون في برامجهم السياسية تجاه المرأة.

وحول مبادرة المؤتمر إعطاء المرأة نسبة ١٥٪ في المقاعد البرلمانية أكدت بان الاحزاب الاخرى ستضيع الفرصة على المرأة في ظل عدم تأييدها.

وقالت: ما فائدة مبادرة المؤتمر اذا لم يكن هناك اجماع من قبل الاحزاب لأنه لو ترشح عضو آخر مقابل امرأة في أي دائرة سواء حزبياً أو مستقلاً فلن يصوت الناس للمرأة بالتأكيد.

وأضافت: إن دخول المرأة البرلمان يحتاج لقرار سياسي وتحديد نسبة معينة، فبدون دعم القيادة السياسية لا يمكن لأية امرأة ان تفوز، وكما نلاحظ في ٣٠١ عضو لا يوجد سوى امرأة واحدة بالبرلمان.

وقالت فوزية نعمان: اتمنى من الاحزاب التي تختلف في كل شيء سياسي إلا النساء إعطائهن الفرصة وتوحدهم بتحديد نسبة ١٥٪ ليكون هناك ٤٥ امرأة في البرلمان القادم.

فرصة نجاح

■ من جانبها رئيس القطاع النسوي بمحافظة أبين ملوك محسن أكدت بان تطبيق التوجهات السياسية بإعطاء المرأة ١٥٪ في البرلمان كفيل بدخول بالمرأة اليمنية البرلمان القادم، اما في حال عدم اتفاق الأحزاب حول تطبيق ذلك فإن فرص نجاح المرأة ستهبط من ٨٠-٦٠٪.

وقالت: بالرغم من أن المرأة اليمنية تمثل ٥٠٪ من قوام الناخبين الا ان الاحزاب متزمتة وتتكاتف على اسقاطها بحكم أن المرأة وبالذات في الريف تخضع لسلطة الرجل ويتحكم بها حتى في الانتخابات.

وأضافت: نظرة المجتمع للمرأة تغيرت واصبحت تناصرها وتفضل حصولها على ١٥٪ في مقاعد البرلمان وكثيرون يقولون لقد جربنا مواقف الرجال في مجلس النواب، لذا فإنها ستخوض في المنافسة ولو مستقلة.

وأكدت على ضرورة تغيير الاحزاب لنظرتها بأن المرأة تصلح للانتخاب ولا تصلح للترشح، وليس لها حق في البرلمان، وهذا يسبب إحباطاً كبيراً لها وحقداً على الرجل ، في حين إعطاء المرأة ١٥٪ يعطيها حافزاً كبيراً للتقدم في العمل السياسي.. وبحسب النسبة سيكون للمرأة مقعدان في كل محافظة في مجلس النواب وهذه خطوة جيدة يجب أن تتحقق.

ماذا عمل الرجل؟

■ الأخت عايدة عاشور رئيس القطاع النسوي للمؤتمر بمحافظة لحج والتي تنوي ترشيح نفسها للانتخابات البرلمانية المقبلة عن الدائرة (٧٢) قالت: إن ما دفعها للترشح هو تشجيع أبناء الدائرة لها بالذات النساء.

وأضافت: نسمع من المنافسين وقيادات بعض الاحزاب بانها لا تريد نساء ولن يكون هناك دوائر مغلقة لهن ولا نسبة ١٥٪، ومع هذا فإن القراءة المتأنية للشارع والناس تبين أن المرأة تحظى باحترام.. وشعبية كبيرة، وقد زادت مشاركتها في شتى مناحي الحياة منذ تحقيق الوحدة المباركة.

وحول دعم الاحزاب لترشيح المرأة أوضحت بان النساء المرشحات لا يعولن على الاحزاب كثيراً، فكما نعلم المشترك مقاطع للانتخابات ولا يشجع المرأة بدليل نتيجة الانتخابات المحلية السابقة حيث فازت ٣٧ امرأة على مستوى الجمهورية كلهن من المؤتمر الشعبي العام.

واشارت الى أن المواطن اليوم يعكس الاحزاب يؤيد ترشيح المرأة للبرلمان ولا يقلل من نجاحها.

إحباط

■ وترى رئيس منظمة تنمية المرأة اليمنية أن الرؤية ليست واضحة بالنسبة لنجاح ترشح وانتخاب المرأة في الانتخابات المقبلة نظراً لكثرة الاحباط واستغلال الاحزاب لها.

واعتبرت أن تقدم المرأة للترشح دليل على نضج ووعي سياسي في مشاركتها الحياة السياسية والاحزاب ومنظمات المجتمع المدني.

وقالت: بدأنا الانتخابات منذ ١٩٩٣م ويجب الا نظل كما نحن عليه ، فقد مررنا بأكثر من ثلاث دورات انتخابية مقاعد برلمانية، واستدركت اعتقد أن مسالة النضج السياسي ليست مكتملة تماماً ولكنها موجودة لدى النساء إيماناً بحقوقهن السياسية اضافة الى أن التوجهات في البلد ككل تدعم المرأة.

وأكدت بان ترشيح المرأة يأتي عن طريق التشريعات ويحتاج حقيقة لقرار سياسي بالنسبة للأحزاب كونها تؤمن بقدرة النساء على الترشح.

وأضافت إن وعي المجتمع تطور .. مشيرة الى أن اليمن من أوائل دول العالم التي حكم فيها النساء وكانت الفترة الذهبية لليمن.. لذا فالمسالة تحتاج لتفاعل الجميع والعمل على إنجاح المرأة في الانتخابات المقبلة.

أزمة اقتصاديات النامية

بتسام الهويدي

■ يسعى الاقتصاديون والخبراء في العالم اليوم الى تقديم أطروحات لحل الأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاديات المتقدمة والتي بدأ تأثيرها يزحف على اقتصاديات العالم الثالث الذي يعاني اصلاً من مشاكل ضعف البنية الهيكلية، ويحاولون رسم خريطة طريق المستقبل سواء على المدى القصير او البعيد.

إن العالم اليوم محاط بسياسات اقتصادية متباينة بين تشجيع رأس المال والانحياز الى الطبقة العاملة وبين تعزيز التجارة الحرة والميل الى السياسات الحمائية.. فيما نجد انفسنا نحن اليوم في هذا البلد المتواضع في اقتصاده مرة أخرى أمام مفترق الطرق، ففي ظل الأزمة المالية الحالية نعتقد سوية ان اقتصادنا في حاجة اكثر، وبخاصة في الأجل القريب لسخاء مالي في القطاعات الواعدة لتحريك عجلة الاقتصاد سوء كان إنفاقاً حكومياً او إنفاقاً خاصاً مما يخلق طلباً متزايداً يدفع بالنمو الاقتصادي الى الأمام، ولكن في نفس الوقت يجب أن يرافق هذا الانفاق المالي قواعد مالية سليمة وشفافة وبرامج استثمار تمتد لسنوات قادمة.. هذا الانفاق الحكومي لن يتأتى الا من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة والمتواضعة.

وللخروج من دائرة النمو الاقتصادي المتدني الذي ينعكس بالنسب العالية من الفقر بكل أنواعه ومن عدد العاطلين عن العامل، فإن المصلحة الاقتصادية تستدعي ايضاً الاستثمار الحكومي في القطاعات الاساسية والمهمة مثل التعليم والرعاية الصحية، وكذا في القطاعات المحفزة للأنشطة الاقتصادية، لا يمكن اليوم ان نتجاهل وضعنا الاقتصادي وما سوف يترتب عليه من تأثير سلبي على المستوى المعيشي للمواطنين مع استمرار الأزمة الاقتصادية العالمية والتي بدأ يتضح معالمها في الانهيار السريع في أسعار النفط من ناحية، وضعف البنية الهيكلية للاقتصاد من ناحية أخرى..

أمام الحكومة اليوم مهام صعبة في ظل التدهور المستمر للمستوى المعيشي للسكان وارتفاع مستويات البطالة الى نسب غير مسبوقة.. ففي ظل هذا التدهور في الأسواق المالية وما جره من تدهور في القطاعات الاقتصادية الحقيقية وما وصل اليه الاقتصاد العالمي من ركود في معظم قطاعاته، فإن الاستثمار الاجنبي سوف ينحسر بسبب هذه الأزمة مما يجعل رجال السياسة والاقتصاد يبحثون عن وسائل بديلة لتقليص التدهور في الاقتصاد اليمني وذلك من خلال ترشيد الإنفاق في مؤسسات الدولة والاقتصار على الإنفاق الضروري وتوفير الموارد اللازمة للاستثمار في القطاعات القادرة على خلق فرص العمل للتخفيف من حدة البطالة التي من المتوقع ان تتزايد في ظل النمو الاقتصادي المتواضع من ناحية، وفي ظل تزايد أعداد الخريجين من التعليم الجامعي عاماً بعد آخر.

إن ما يعانيه اقتصادنا هو ضعف الهيكل الانتاجي ورغم ان الاهداف التي وضعت وعلى مدى سنوات التنمية التي بدأتها اليمن والتي كانت مشكلة الاقتصاد اليمني واضحة ومتمثلة في ضعف الهيكل الاقتصادي، وكان الحل متمثلاً في تنويع الاقتصاد وتقوية الانشطة الاقتصادية غير النفطية، لكن مع ذلك وبرغم تنفيذ عدد من خطط التنمية مازال الهيكل الاقتصادي ضعيفاً وذلك بسبب عدم تنويع قاعدة الاقتصاد والاعتماد على الاقتصاد النفطي..

كل ما نتمناه اليوم ان يُوقف التدهور في المستوى المعيشي للسكان في ظل أزمة اقتصادية عالمية قد تمتد لسنوات قادمة.

يمكن إجمال البرامج الانتخابية للانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٣م الى قسمين أساسيين: برامج واضحة وقابلة للتطبيق ومتواكبة مع المتغيرات المجتمعية والفكرية وبرامج قاصرة وفضفاضة بها كثير من الضبابية والالتباس:

مشاركة النساء .. حقيقة أم وهم؟

▫ إعداد: فائز سالم بن عمرو

٣-٣

١- البرامج الانتخابية:

وُفق المؤتمر الشعبي العام في برنامجه بالتعبير عن مطالب المرأة بوصفها بالحقوق والتمكين السياسي فهو لم يجعل هذه المطالب منّة أو مكرمة بل هي مطالب وحقوق شرعية تمكنها من نيل حقوقها دون انتقاص، كما جاء برنامجه شاملاً ليغطي مجال التعليم والصحة والاهتمام بالمرأة الريفية وتحسين قوانين العمل وإشراكها في مؤسسات الدولة وفي صنع القرار والقضاء على التمييز ضد المرأة والعنف الأسري والمجتمعي ضدها إضافة الى انتهاج سياسات وبرامج لتسهيل وصول الخدمات، وخطا البرنامج الانتخابي لانتخابات الرئاسة ٢٠٠٦م ليجعل تشجيع المرأة وإشراكها في العملية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية من أولويات هذا البرنامج، لتأتي التعديلات الدستورية بنقاطها العشر لتنص على تخصيص ١٥٪ من المقاعد للنساء في الانتخابات النيابية لتكون الانطلاقة الحقيقية والواقعية لتمكين المرأة بإشراكها في السلطة التشريعية لتكون المدخل لاقتحام كل أمور الحياة وشؤونها.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات الكبرى والحقيقية والاستقصاء الشامل والجيد والمتوازن لقضايا واهتمامات المرأة لدى المؤتمر الشعبي العام الا ان الآمال المعلقة عليه اكبر لأنه يملك من الشعبية ومن الإمكانية الحقيقية فهو ينافس على جميع المقاعد في الجمهورية مما يمكنه من الدفع بعدد كبير من النساء في الانتخابات المحلية والتشريعية وفي انتخابات المحافظات في السلطة التنفيذية، فهو لم يرشح في انتخابات ٢٠٠٣م التشريعية غير امرأة واحدة مقابل ترشيحه لـ٢٩٦ مرشحاً من الذكور، وقد جاءت الاحزاب الاخرى على مراتب متوالية في برامجها الحزبية تجاه قضايا وحقوق النساء مثل الحزب الاشتراكي اليمني وبرنامج الحزب الناصري والاحزاب البعثية والقومية.

٢- البرامج الملتبسة والغامضة:

ظلت برامج الاحزاب الدينية ملتبسة ومتخبطة تجاه المرأة، فهي إذا اعترفت لها ببعض الحقوق نقضتها في مراحل تالية والأمر الواضح في برامج هذه الاحزاب هو القبول بالمرأة كناخب وصوت انتخابي وهذا ما جسده سلوك التجمع اليمني للاصلاح، إذ لم يرشح امرأة واحدة في تاريخه الانتخابي مع انه احتل المرتبة الثانية انتخابياً في اكثر من دورة انتخابية، فقد اقتصر برنامجه الانتخابي على الاهتمام بالاوضاع الصحية للأم الحامل مع تجاهل حقوق المرأة التعليمية والاجتماعية ورفض التمييز ضدها وإشراكها في صنع القرار، وهذا السلوك النابذ للمشاركة السياسية والاجتماعية للمرأة عبر عنه في برنامجه السياسي المقر في المؤتمر العام الاول للتجمع اليمني للاصلاح المنعقد في ٢٠-٢٤ سبتمبر ١٩٩٤م حيث طالب بإسناد العمل القضائي الى الرجال، والمطالبة بالزواج المبكر وذكر انه سيعمل على تاسيس كليات جامعية خاصة بالفتيات ، بل طالب بوضع مناهج تعليمية خاصة للنساء، وقد شارك الاصلاح في هذا السلوك الملتبس تجاه المرأة حزب الحق الإسلامي فهو طالب في برنامجه الاهتمام بالمرأة وتاهيلها تأهيلاً كاملاً، كما ربط نيلها لحقوقها السياسية بما يتناسب مع طبيعتها الفطرية.. وهذه بكل بساطة دعوة للزومها بيتها وتربية اطفالها.

٤- المنظمات النسائية:

لم تستطع المنظمات والانشطة النسائية هدم الفجوة بين واقع النساء العملي والواقعي وبين الصورة الوردية التي تطالب بها هذه المنظمات والمنتديات، فنشاط وإسهام هذه المنظمات النسائية غائب وغير فعال حتى عند النساء، ويعود هذا الفشل الى اسباب كثيرة ومتفرعة وموضوع النقاش يعالج فشل المنظمات النسائية بسبب تبنيها خطاباً فوقياً غير واضح وغير مقنع يركز خطابه على القضايا الأقل اهتماماً وإلحاحاً من مطالب النساء.. ففي دراسة للمواقع الالكترونية والمجلات النسائية وجد أن اكثر اهتمام النساء اتجه الى القضايا الشكلية واغفل القضايا الجوهرية الاساسية، فقد وجد اكبر عدد من المشاركات في هذه المجلات والمواقع في ثلاثة أقسام: قسم الجمال والأناقة بنسبة ٤٥٪ وقسم الأسرة والطفل بنسبة ٢٦٪ وقسم أطباق عالم حواء بنسبة ٢٣٪، أما أصغر عدد من المشاركات فهو في قسم الواحة العلمية والتربوية، كما أن القضايا التي تعالجها هذه المراكز والمنتديات النسائية والمجلات تركزت على:

– اهتمت بقضايا لا تشكل اولوية للمرأة المعاصرة، ويقتصر الاهتمام في معظمها على المضمون الخفيف.

– تم إغفال خصوصية قضايا المرأة العربية وقضاياها ومعالجة اهتمامات المرأة الغربية.

– طغت المادة الاستهلاكية التي لا تواكب واقع المجتمع والمرأة والاسرة.

– تراجع مضمون الخطاب السياسي الجاد ورسائل التوعية السياسية.

– العمل على رفع قدر المشاركات والراقصات والمغنيات وجعلهن مثلاً أعلى للفتاة في أمور الملبس والمأكل والعادات والتقاليد.

– الدعوة الى إلغاء قوامة الزوج على زوجته وكثرة الاستشهاد بالنموذج الغربي.

تؤكد لغة الأرقام والإحصاءات ضعف الخطاب النسائي وقلة تأثيره في شرائح كثيرة من المجتمع إضافة الى ابتعاده عن قضايا المرأة الجادة والملحة وتشتته وإقحامه في قضايا لا يقبلها المجتمع العربي، هذا الخطاب المضطرب ادى الى الاسهام في رفض مشاركة المرأة سياسياً وانتخابياً، فقد أظهرت نتائج الاستطلاع بشكل واضح ضعف المرشحات في استقطاب أصوات أفراد عائلتهن أو عشائرهن بمن فيهم الناخبات من نساء العشيرة نفسها، وإن الناخب العربي الذي يصوت للمرأة يختارها على أساس صفاتها الشخصية التي سجلت نسبة ٦١,٥٪ في الانتخابات البرلمانية الاردنية بينما احتل الموقف السياسي للمرشحة نسبة ٧,٩٪، والمجهود الذي تبذله المرشحة في حقل المرأة سجل نسبة ٥,٣٪. أما القدرة على العمل العام وخدمة الدائرة الانتخابية فوصلت الى نسبة ٢,٦٪، وهذا الخطاب النسائي لم يؤثر إلا في شريحة محدودة وبنسب قليلة، فالشرائح والفئات الأردنية التي تعاطفت مع وصول النساء الى قبة البرلمان من «الذكور والإناث» جاءت كالآتي ٤٠٠٪ من الفئة العمرية ٣٤-٣٥ سنة، ٢,٤٪ من العازبين، ٤,٨٪ من الحاصلين على مؤهل علمي دبلوم أو أكثر، فالخطاب النسوي أثر في نسبة ١٣٪ فقط من شرائح المجتمع.

٥- الملعب الانتخابي

تعتبر القوانين الانتخابية هي السلم الصحيح والطبيعي للصعود الى المجالس التشريعية والمحلية، فمرونة القانون الانتخابي وتطوره ومواكبة العملية السياسية والاقتصادية والاجتماعية يجعله قادراً ومستوعباً على تمكين كافة الشرائح والفئات ومختلف الاحزاب من التمثيل الصحيح والعادل للمجتمع باختلاف توجهاته السياسية والفكرية ولاسيما تمثيل المرأة في المجتمع التي تمثل نصف المجتمع ونصف جداول الناخبين التي واقع عملي يمثل النساء في المجالس المنتخبة، والمشكلة الحقيقية في القوانين أنها تغفل المعوقات الفكرية والاجتماعية التي تمنع من تمثيل عادل للمرأة وتكتفي برفع شعار المساواة نظرياً، فالصعوبات التي تواجهها النساء وتنفرد بها دون شركائها من الرجال هي كالآتي:

– عدم توافر الموارد المالية التي تقدمها الأحزاب والتجار والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية.

– عدم وجود تمثيل عادل للمرأة في الاحزاب وصعوبة المنافسة الحزبية.

– مشقة التواصل والتعامل مع الناخبين في مجتمع تقليدي وقبلي وذكوري.

– محدودية التجارب الانتخابية عند النساء وضعف التدريب والتاهيل إن وجد.

– النظرة الدونية والتقليدية اجتماعياً وسياسياً وانتخابياً ودينياً وثقافياً.

– استحالة التنافس الحزبي والانتخابي في المناطق الريفية والقبلية.

ويمكننا في هذه المقالة ذكر أهم المعوقات الانتخابية المحددة والمعرقلة للمنافسة الانتخابية للمرأة وقد تجلت في الآتي:

– القانون الانتخابي اليمني يقوم على نظام الدائرة الفردية والفوز بالأغلبية الذي يكرس النفوذ الاجتماعي والفردي ويضعف العمل السياسي والحزبي القائم على البرامج الانتخابية كما يشجع الولاءات والعصبيات والنزاعات العشائرية والقبلية، ويكون الخاسر الكبير في هذه المعركة الذكورية هن النساء على مستوى الأحزاب والمستقلات حزبياً.

– إن اعتماد النظام النسبي ساهم في تعزيز منافسة المرأة انتخابياً كما حدث في مصر عام ٨٤م عند اعتماد القائمة النسبية وحين تم الرجوع الى القائمة الفردية عام ١٩٩٠م تراجعت مقاعد المرأة بشكل مخيف.. إن الحوار والمناقشات التي أدارها المؤتمر حول دراسة وتغيير قانون الانتخاب واعتماد النظام النسبي وتوزيع المقاعد الانتخابية وتكوين لجنة الانتخابات المنبثقة من البرنامج الرئاسي ومن التعديلات الدستورية المقدمة من الرئيس علي عبدالله صالح كانت ستقلب الملعب الانتخابي وتؤدي الى ظهور طبقة سياسية جديدة لولا عرقلتها من احزاب المعارضة لأنها ترغب في تكريس الواقع القائم، ودليل على هذا الادعاء ان نظام النسبية سيساهم في ظهور أصوات وأفكار جديدة كما سيعزز وجود النساء في الساحة الانتخابية، وهذا ما تفرضه الاحزاب المعارضة لأنه سيضعف من إمساكها بساحة المعارضة وسيبرز خطاب جديد ومخالف لخطابها، والاحزاب الدينية ترفض وجود المرأة فتوسيع مشاركتها سيوقع هذه الاحزاب في الاضطراب ويؤجج الخلافات بين التيارات الدينية والسياسية داخل هذه الاحزاب، وسيقلص الخطاب الديني المتشدد الذي ترفعه وترهب به المجتمع ومخالفيها..

– يجب المطالبة بتطوير قانون الانتخاب ليراعي حق المرأة المستقلة في المنافسة الانتخابية كمرشحة وتخفيف شروط التزكية للنساء المستقلات في الانتخابات الرئاسية والنيابية وانتخابات أمانة العاصمة والمحافظات.

– لابد من مراجعة قانون السلطة المحلية وتضمينه قوانين تراعي مشاركة وإدماج المرأة في محيطها، فتكاد تجمع الأبحاث والدراسات لقانون السلطة المحلية وقانون الحكم المحلي على أنه لا يوجد أي تمييز إيجابي لصالح المرأة ويراعي طبيعتها في مجتمع تقليدي عشائري يقلص فرصة مشاركة المرأة.